جامعة القاهرة
كلية الحقوق
قسم فلسفة القانون وتاريخه

الجذور التاريخية للقانون الدولي الخاص

(دراسة فى فلسفة القانون)

رسالة مقدمة من

الباحث / مبروك أحمد محمد أحمد مبروك

للحصول على درجة الدكتوراه فى الحقوق

لجنة الحكم على الرسالة

الأستاذ الدكتور / محمود السقا (**مشرفاً ورئيساً**)

أستاذ ورئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه بكلية الحقوق جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور/ السيد عبد الحميد فوده (**عضواً**)

أستاذ فلسفة القانون ووكيل كلية الحقوق للدراسات العليا والبحوث جامعة بنها

الأستاذ الدكتور/ عباس مبروك الغزيرى (**عضواً**)

أستاذ فلسفة القانون وعميد كلية الحقوق جامعة المنوفية

١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

﴿ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوا وَّالَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ ﴾

﴿ صدق الله العظيم ﴾

(سورة النحل الآية رقم ١٢٨)

الإهداء

إلى والدى ووالدتى وفاءً وتقديراً لهما على ما بذلاه معى من جهد .

إلى زوجتى العزيزة تقديراً لصبرها .

إلى أخواتى الأعزاء وأبنائى الأحباء .

شــكر وتقــدير

بســم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين والصلاة والسلام على خاتم المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم .

وبعد

فهذا العمل المتواضع أتقدم به لأضعه فى محيط العلم وأتمنى من الله أن ينال رضا أساتذتى وزملائى ، وأتقدم بالشكر والتقدير لأستاذى الفاضل الدكتور/ محمود السقا الذى تفضل سيادته بقبول الإشراف على هذه الرسالة ، والذى بفضله وحبه لأبنائه الطلاب ما استطعت أن أسير فى هذه الرسالة ، وأدعو الله لسيادته بالتوفيق .

وأتقدم بالشكر والتقدير أيضاً إلى الأستاذ الدكتور/ السيد عبد الحميد فوده أستاذ فلسفة القانون ووكيل كلية الحقوق للدراسات العليا والبحوث جامعة بنها لقبول سيادته مناقشة وتحكيم هذه الرسالة ، وأدعو الله لسيادته بالتوفيق .

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور/ عباس مبروك الغزيرى أستاذ فلسفة القانون وعميد كلية الحقوق جامعة المنوفية لقبول سيادته أيضاً مناقشة وتحكيم هذه الرسالة ، وأدعو الله لسيادته بالتوفيق .

بسم الله الرحمن الرحيم

مـــقـــدمـــــة

١- موضوع البحث :

إن القانون الدولى الخاص ، يعد من العلوم القانونية الحديثة النشأة نسبياً ، والذى لم يعرف إلا ابتداء من القرون الوسطى ، على يد المدرسة الإيطالية ، وكان مجهولاً للشرائع القديمة (١). واصطلاح القانون الدولى الخاص حديث ، نشأ فى غضون القرن التاسع عشر ، وأول من استعمله فى العالم القانونى هو الكاتب الأمريكى Story (٢). والذى كتب مؤلفاً كبيراً فى تنازع القوانين ، تحديداً فى عام ١٨٣٤ م ، وكان له فضل السبق فى هذا المجال .

ويتناول القانون الدولى الخاص تنظيم العلاقات القانونية ذات العنصر الأجنبى ، ويمكن القول أن القانون الدولي الخاص يقوم بتنظيم العلاقات الخاصة بالأفراد فى المجال الدولي ، إذ أنه بالإضافة إلى المجتمع الدولى الذى يضم الدول ، فإنه يوجد مجتمع دولي آخر يمكن تسميته بالمجتمع الدولى للأفراد ولا شك أن هذا المجتمع الأخير يحتاج إلى مختلف فروع القانون الخاص التى يحتاج إليها المجتمع الداخلى (٣).

ويلاحظ أن العلاقات القانونية التى تكون بين الأشخاص قد تكون علاقات وطنية خالصة بجميع عناصرها أو تكون أجنبية فى عنصر أو أكثر من عناصرها .

كما يجب أن نلاحظ أيضاً أن المفهوم الذى يجب أن نتبناه للقانون الدولى الخاص والذى سوف نتخذ منه نقطة الانطلاق ، فى هذا البحث ، لا يختلف عن مفهوم الفقه الحديث فى هذا الصدد . فالمعطيات الأولية التى تعد أساساً لكل مسائل القانون

---

(١) د/ أحمد إبراهيم حسن ، تنازع القوانين عن الشرائع القديمة ، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٧ ، ص ٦ .

(٢) د/ حامد زكى ، القانون الدولى الخاص المصرى ، الطبعة الثانية ، مطبعة فتح الله الياس فوزى ، ١٩٤٠ ، ص ٩ .

(٣) د/ حسين فتحى ، المدخل للعلوم القانونية ، الجزء الأول ، نظرية القانون ، بدون مكان نشر ، ١٩٩٧ ، ص ٩٠ .

الفهرس

الموضوع رقم الصفحة

المقدمة : ١

فصل تمهيدي : التلاقي بين القوانين ٧

القسم الأول : تطبيق القوانين الأجنبية فى مصر البطلمية ١٥

الباب الأول : أسباب تطبيق القوانين الأجنبية فى مصر البطلمية وتنظيم التنازع بينها ١٦

الفصل الأول : تعدد القوانين ١٧

المبحث الأول : تعدد الأجناس الموجودة فى مصر فى العصر البطلمى ٢٤

المطلب الأول : المصريون ٢٥

المطلب الثانى : الإغريق ٢٩

المطلب الثالث : الجنسيات الأخرى ٣١

المبحث الثانى : المركز القانونى للسكان فى مصر البطلمية ٣٢

المطلب الأول : المركز القانونى للمصريين ٣٣

المطلب الثانى : المركز القانونى للأجانب ٤٦

المبحث الثالث : أهم القوانين المطبقة فى مصر فى العصر البطلمي ٦٦

المطلب الأول : القانون المصرى ٦٧

المطلب الثانى : قوانين الإغريق ٩٤

المطلب الثالث : قوانين الأقليات ١١٣

الفصل الثانى : تنظيم التنازع بين القوانين فى مصر البطلمية ١٣٤

المبحث الأول : تعدد جهات القضاء ١٣٨

المطلب الأول : المحاكم المصرية ١٤٠

المطلب الثانى : المحاكم الإغريقية ١٤٢

المطلب الثالث : المحاكم الخاصة ١٤٣

المبحث الثانى : المحكمة المختصة والقانون الواجب التطبيق ١٤٥

المطلب الأول : قبل الإصلاح القضائى ١٤٦

المطلب الثانى : بعد الإصلاح القضائى ١٤٨
الباب الثانى : التأثير المتبادل بين القانون المصرى والقانون الإغريقى فى مصر البطلمية ١٥٠
الفصل الأول : أسباب التأثير المتبادل بين القانونين المصرى والإغريقى ١٥٢
المبحث الأول : تطبيق مبدأ شخصية القوانين ١٥٣
المبحث الثانى: تركيزالسلطات فى يد الملك ومن بينها السلطة التشريعية ١٥٥
المطلب الأول : وحدة السلطة التشريعية ١٥٧
المطلب الثانى : صور التشريعات الملكية ١٥٨
الفصل الثانى : أثر القانون الإغريقى فى القانون المصرى ١٦٠
المبحث الأول : نظام الأسرة ١٦١
المبحث الثانى : نظام الملكية ١٦٧
المبحث الثالث : الالتزامات ١٦٩
الفصل الثالث : أثر القانون المصرى فى القانون الإغريقى ١٧١
المبحث الأول : نظام الأسرة ١٧٢
المبحث الثانى : نظام الملكية ١٧٩
المبحث الثالث : الالتزامات ١٨٨
المبحث الرابع : نظم القانون العام ١٩٠
الفصل الرابع : ظهور القانون المصرى الإغريقى نتيجة التأثيرالمتبادل بين القانونين المصرى والإغريقى ١٩٣
القسم الثانى : تطبيق القوانين الأجنبية فى مصر الرومانية ١٩٧
الباب الأول : أسباب تطبيق القوانين الأجنبية فى مصر الرومانية ١٩٩
الفصل الأول : تعدد القوانين نتيجة لتطبيق مبدأ شخصية القوانين ٢٠٢
المبحث الأول : تعدد الأجناس قبل صدور دستور كراكلا ٢٠٧
المطلب الأول : الرومان ٢٠٩
المطلب الثانى : الإغريق ٢١٧
المطلب الثالث : المصريون ٢٢٢

المطلب الرابع : اليهود ٢٢٦
المبحث الثانى : المركز القانونى للسكان فى مصر الرومانية ٢٢٩
المطلب الأول : المركز القانونى للمصريين ٢٣١
المطلب الثانى : المركز القانونى للأجانب ٢٣٨
المبحث الثالث : القوانين المطبقة فى مصر قبل صدور دستور كراكلا ٢٦٥
المطلب الأول : القانون الرومانى ٢٦٦
المطلب الثانى : القانون المصرى الإغريقى ٣١٣
الفصل الثانى : تنظيم التنازع بين القوانين ٣١٥
المبحث الأول : توحيد جهة التقاضى ٣٢٠
المبحث الثانى : القواعد التى تحكم تنازع القوانين ٣٢٤
المبحث الثالث : القانون الواجب التطبيق ٣٢٥
الفصل الثالث : دستور الإمبراطور كراكلا ٣٣١
المبحث الأول : صدور دستور كراكلا ٣٣٤
المبحث الثانى : اكتساب المصريين الجنسية الرومانية ٣٣٨
المبحث الثالث : أثر دستور كراكلا على القوانين المطبقة فى مصر ٣٤٠
الباب الثانى : التأثير المتبادل بين القانونين المصرى الإغريقى والقانون الرومانى ٣٤٣
الفصل الأول : أثر القانون الرومانى فى القانون المصرى الإغريقى ٣٤٧
المبحث الأول : كيف تأثر القانون المصرى الإغريقى بالقانون الرومانى ٣٤٩
المبحث الثانى : أمثلة للنظم المصرية التى تأثرت بالقانون الرومانى ٣٥٤
المطلب الأول : نظام الأسرة ٣٥٥
المطلب الثانى : نظام الملكية ٣٦٢
المطلب الثالث : نظام الالتزامات ٣٨٠
الفصل الثانى : أثر القانون المصرى الإغريقى فى القانون الرومانى ٣٨٦
المبحث الأول : أثر القانون المصرى الإغريقى فى القانون الرومانى المطبق فى مصر ٣٨٧

المبحث الثانى : أمثلة للنظم الرومانية التى تأثرت بالقانون المصرى الإغريقى ٣٩٠
المطلب الأول : نظام الأسرة ٣٩١
المطلب الثانى : نظام الملكية ٤٠٢
المطلب الثالث : نظام الالتزامات ٤١١
الفصل الثالث : أثر القانون المصرى الإغريقى فى تكوين القانون البيزنطى ٤١٣
المبحث الأول : تكوين القانون البيزنطى ٤٢٣
المبحث الثانى : أمثلة للنظم المصرية التى تأثر بها القانون البيزنطى ٤٢٨
فصل ختامى : علاقة القانون المصرى المعاصر بالقانون المصرى الفرعونى ٤٣٣
الخاتمة : ٤٣٦
توصيات الباحث : ٤٣٩
قائمة المراجع : ٤٤٠
الفهرس : ٤٦٠

مستخلص الرسالة من عشرة أسطر

الرسالة تناولت موضوع الجذور التاريخية للقانون الدولى الخاص . دراسة فى فلسفة القانـــون . وقد مهدنا للموضوع بالتحدث فى فصل تمهيدى عن التلاقى بين القوانين وتحـــدثنا عـــن تطبيق القوانين الأجنبية فى مصر البطلمية وفى مصر الرومانية من خـــلال قسمين . القســـم الأول تحدثنا فيـــه عن تطبيق القوانين الأجنبية فى مصـــر البطلمية من حيث أسباب تطبيق القوانين الأجنبية فى مصر البطلمية وتنظيم التنازع بينها والتأثير المتبادل بين القانون المصرى والقانون الإغريقى فى مصر البطلمية . والقســـم الثانى تحدثنا فيـــه عـــن تطبيق القوانين الأجنبية فى مصـــر الرومانية من حيث أسبـــاب تطبيق القوانين الأجنبية فى مصـــر الرومانية . والتأثير المتبادل بين القانون المصرى الإغريقى والقانون الرومانى فى مصر الرومانية . وختمنا بفصل ختامى بالتحدث عن علاقة القانون المصرى المعاصر بالقانون المصرى الفرعونى .